الجمهورية التونسية
الدورة العادية الخامسة
مجلس نواب الشعب
2019-2018

تقريــر لجنـة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة
حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على
اتفاق النقل الجوي المبرم في 14 ديسمبر 2017 بين
حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية صربيا (عدد 2018/48)
وحول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة
على اتفاق متعلق بالنقل الجوي بين
حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية البينين (عدد 2018/54)

- **تاريخ إحالة مشروعي القانونين على المجلس:** 18 جوان 2018 و10 جويلية 2018
- **تاريخ إحالة مشروعي القانونين على اللجنة:** 23 جوان 2018 و12 جويلية 2018
- **الوثائق المرفقة لمشروعي القانونين:** وثيقتي شرح الأسباب ونصي الاتفاقين،
- **تاريخ بدأ الأشغال:** جلسة يوم 16 نوفمبر 2018 .
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** جلسة يوم 16 نوفمبر 2018 .

رئيس اللجنة: الزهير الرجبي

نائبة رئيس اللجنة: سناء الصالحي **مقرر اللجنة: أحمد**

الصديق

مقررة مساعدة: وفاء عطية **مقررة مساعدة: رجاء السعداوي**

تقريــر لجنـة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق النقل الجوي المبرم في 14 ديسمبر 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية صربيا وحول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق متعلق بالنقل الجوي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية البينين

أولا: تقديم مشروعي القانونين

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية صربيا ببلغراد في 14 ديسمبر 2017 اتفاقا ثنائيا في مجال خدمات النقل الجوي يلغي ويعوض الاتفاق الثنائي المبرم بين الجمهورية التونسية وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية بشأن النقل الجوي، الموقع بتونس في 18 نوفمبر 1966 وذلك أساسا بهدف مواكبة التطورات التشريعية والتنظيمية التي يشهدها النقل الجوي على المستوى الدولي من خلال اعتماد الصياغة النموذجية لمختلف مواد الاتفاق والموصى بها من قبل منظمة الطيران المدني الدولي وكذلك ملاءمة الاتفاق الجديد للمعايير الدولية خاصة في مجال السلامة الجوية وأمن الطيران المدني.

وفي نفس الإطار، أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية البينين بكوتونو في 13 ديسمبر 2017 اتفاقا بشأن خدمات النقل الجوي بين وما وراء إقليميهما.

ويتضمن الاتفاقين المذكورين عديد البنود التي تهم الحقوق المتعلقة بالخدمات الجوية المنتظمة كحق العبور وحق الهبوط وغيرها والحق في تعيين مؤسسات نقل جوي لتشغيل الخطوط الجوية واستثمار الخدمات المتفق عليها والحق في إلغاء وسحب ووقف تراخيص التشغيل أو الرخص التقنية الممنوحة لهذه المؤسسات.

كما يتعرض الاتفاقين لعديد الجوانب الإجرائية لا سيما منها المرتبطة بالالتزام بسريان القوانين والأنظمة على المؤسسات المعنية وتحديد تعريفات النقل الجوي وشروط عرضها وتطبيقها وإجراءات الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتحويل فائض الإيرادات على المصروفات. كما تم التنصيص على كيفية تعديل الاتفاقين أو ملحقهما ودخول هذه التعديلات حيز التطبيق وشروط إنهاء العمل بالاتفاقين ودخولهما حيز التنفيذ.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت اللجنة جلسة نظرت خلالها في نص مشروعي القانونين الأساسيين على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقتي شرح الأسباب ونصي الاتفاقيتين واستمعت خلالها إلى السيد وزير النقل.

وتطرق السيد الوزير إلى أهم بنود الاتفاقيتين المتعلقتين بالنقل الجوي اللتان تربطان حكومة الجمهورية التونسية بحكومة جمهورية صربيا وبحكومة جمهورية البنين، مبينا أهمية مثل هذه الاتفاقات في تطوير منظومة النقل الجوي الدولي وفق المقاييس الدولية في مجال الطيران المدني وتكثيف الربط الجوي بأغلب الجهات في العالم علاوة على تطوير علاقات الصداقة والتفاهم والتعاون بين الدول الأطراف ودورها في المساهمة في تقدم الطيران المدني. كما أكّد حرص الأطراف المتعاقدة على ضمان أقصى قدر من السلامة والأمن في النقل الجوي الدولي وخلق خدمات جوية منتظمة.

وأكّد على دور الوزارة في ملاءمة المحيط المؤسساتي والتشريعي مع المتطلبات الدولية في مجال السلامة الجوية وأمن الطيران المدني والعمل على مواصلة الإصلاحات التي ستشمل مجال النقل الجوي والمطارات من خلال استحثاث نسق إنجاز مشاريع تأهيل الشركات العاملة في القطاع وإنجاز مشاريع تأهيل البنية التحتية للمطارات والإعداد لعملية التدقيق في مجال السلامة الجوية من قبل منظمة الطيران المدني الدولي.

ولدى تدخلهم، ثمّن السادة النواب أهمية مشاريع القوانين المعروضة ودور الوزارة في تعزيز علاقات التعاون والتواصل مع عديد الدول في مجال النقل الجوي، معتبرين أن هذه الاتفاقيات تخدم المستثمر التونسي وتساهم في دفع التصدير وتعزيز السياحة التونسية.

وتساءلوا عن مدى جاهزية الناقلة الوطنية في ظل تهرم أسطول الطائرات والمنافسة الكبيرة التي ستتيحها هذه الاتفاقيات مع قرب دخول منظومة الأجواء المفتوحة حيز التنفيذ وفي ظل

تواصل عدد من الإشكاليات كتدهور الخدمات المقدمة من قبلها والتأخير في السفرات وظاهرة سرقة الأمتعة وشبهات الفساد في بعض الملفات.

هذا واستفسر النواب كذلك حول عدد من المسائل التي تهم مجال النقل الجوي بصفة عامة على غرار خطة الوزارة لإصلاح الناقلة الوطنية وبرامج تهيئة المطارات والبنية التحتية وملف الأجواء المفتوحة وغيرها من المسائل الأخرى.

وفي ردوده، أكّد السيد الوزير على دور هذه الاتفاقيات في تحسين مؤشرات القطاع من حيث مساهمتها في الاقتصاد الوطني واستقطاب السياح نحو الوجهة التونسية وجلب المستثمرين وتعزيز إقبال الطلبة الأجانب على الدراسة بالجامعات التونسية.

وشدّد على مواصلة العمل من أجل تحديث الإطار القانوني للعلاقات الثنائية بين تونس وبقية البلدان من أجل ضمان تطور أسطولنا الوطني وتعزيز الربط الجوي بين تونس والبلدان المجاورة وخاصة البلدان الإفريقية باعتبارها سوقا واعدة، كما أفاد مواصلة الجهود لتحسين جودة الخدمات المسداة بالمطارات التونسية وتطوير الحركة الجوية بالمطارات الداخلية.

ثالثا: قرار اللجنة

قرّرت اللجنة الموافقة بإجماع أعضائها الحاضرين على مشروعي القانونين الأساسيين المعروضين.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
الزهير الرجبي	**أحمد الصديق**